العراقيون يفقدون الثقة في رجال السياسة المتصارعين على المناصب

بغداد ـ من ايبون فيليلابيتيا:

تتواصل المشاحنات والخلافات بين رجال السياسة حول تشكيل الحكومة العراقية الجديدة غير أن العراقيين الذين تحدوا السيارات الملغومة واطلاق الرصاص وتوجهوا للادلاء بأصواتهم في انتخابات كانون الاول/ديسمبر لديهم رسالة واحدة مفادها.. توقفوا عن المشاحنات وصبوا اهتمامكم على العمل. وقالت احدى الساخطات وتدعى أم علي وهي ربة منزل في الثلاثين من عمرها وتعيش بمدينة النجف «هذه سخرية سياسية».

وأضافت «الكتل السياسية تتصارع على مناصب الحكم الكبرى ولا يقدمون تنازلات. ينبغي عليهم أن يدركوا أن الناس يدفعون الثمن وأن الحكومة لا تتوقف على شخص واحد».

وكانت أم علي من بين 12 عراقيا من مختلف طوائف وأعراق العراق الذين تحدثوا الى «رويترز».

ويجاهد الزعماء الشيعة والاكراد والسنة العرب الذين يتعرضون لضغوط مكثفة من جانب الولايات المتحدة وأخرى من الداخل لتشكيل حكومة وحدة وطنية ينظر اليها على أنها الامل لتجنب الانزلاق الى حرب أهلية.

وفي محاولة لانهاء الازمة قال الائتلاف العراقي الموحد المكون من أحزاب رئيسية شيعية الجمعة انه سيعرض على الاكراد والسنة مرشحا جديدا لرئاسة الوزراء بعدما تخلى مرشحه الاول ابراهيم الجعفري عن اصراره على الاحتفاظ بالمنصب في مواجهة معارضة متزايدة. ورفض العراقيون مزاعم السياسيين بان ذلك علامة على حدوث تقدم. وضاق العراقيون ذرعا بأعمال العنف اليومية وضعف الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب والكهرباء بعد أكثر من ثلاث سنوات من الغزو الذي قادته القوات الامريكية.

وقال أحمد الخياط (38 عاما) ويعمل خياطا بمدينة بعقوبة التي تضم مزيجا من السنة والشيعة «بعد كل هذا التأخير الذي لا تفسير له.. ستولد الحكومة الجديدة ميتة كما برهن كل الساسة على أنهم يسعون وراء المناصب دون مراعاة للمحن التي يمر بها الشعب العراقي».

وقال عادل عبد الامير (40 عاما) وهو أستاذ جامعي من بعقوبة أيضا ان العملية السياسية التي تدعمها الولايات المتحدة تتخبط. وقال «التأخر في تشكيل الحكومة يثبت أن التجربة الديمقراطية فشلت في العراق. كثير من السياسيين غير أكفاء في الواقع لاي منصب كما يفتقرون الى الخبرة السياسية».

وقال سعيد جواد كتوم (50 عاما) والذي يمتلك متجرا في مدينة البصرة بجنوب العراق «أشعر أننا ضللنا عندما صوتنا لصالح هؤلاء الذين يصارعون بعضهم بعضا للفوز بمناصب وينسون اراقة دماء العراقيين».

وتعهد السياسيون العراقيون الذين ينتمون الى أحزاب شكلت على أسس دينية وعرقية بتحقيق الاستقرار والوحدة في أعقاب الانتخابات التي جرت في 15 كانون الاول (ديسمبر) والتي اقبل خلالها العراقيون بأعداد كبيرة على التصويت في أول انتخابات لتشكيل حكومة تقضي فترة ولاية كاملة منذ سقوط الرئيس صدام حسين. وقال محمد جاسم (40 عاما) المدرس بمدينة كركوك بشمال العراق «كم يحتاج هؤلاء الساسة العراقيون لتشكيل حكومة.. لقد مر أكثر من أربعة أشهر على الانتخابات. لقد أسمعنا السياسيون جميع أنواع الوعود.. والتي ذهبت الان أدراج الرياح».

وأضاف جاسم «العراقيون الان لا يثقون بهم جميعا».

وأنحت واشنطن الحريصة على رؤية مستوى ما من الاستقرار يتحقق في العراق فيما يسمح لها بالبدء في سحب قواتها باللائمة على الفراغ السياسي في تعزيز أعمال العنف. واتفق بعض العراقيين مع هذا الرأي. وتساءل عتاب أحمد (35 عاما) ويعمل مهندسا في كركوك «أصبح الاطباء والمهندسون والاساتذة والصحافيون أهدافا سهلة للمسلحين. من المسؤول عن تفريغ هذا البلد من المفكرين؟».

واضاف «الحكومة لا تفعل شيئا في هذا الشأن». (رويترز)

الامم المتحدة: آلاف المعتقلين بصورة غير قانونية في العراق

■ جنيف ـ اف ب: دان ممثل الامم المتحدة لحقوق الانسان في العراق الجمعة في جنيف توقيف السلطات العراقية الاف المعتقلين بصورة غير قانونية في هذا البلد، داعيا قوات التحالف الى الافراج عنهم او محاكمتهم.

وقال جياني ماغازيني الموجود غالبا في بغداد للصحافيين ان 2965 شخصا معتقلون حاليا في العراق منهم نحو 14222 يعتقلهم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

وقال مسؤول الامم المتحدة ان وزارة العدل العراقية المخولة حصرا بموجب القانون احتجاز اشخاص لفترة تتجاوز 72 ساعة، تحتجز فقط 8300 شخص من اصل 15 الفا تعتقلهم السلطات العراقية.

واشار ماغازيني الى ان المعتقلين الباقين، وعددهم ستة الاف لدى وزارة الداخلية و460 لدى وزارة الدفاع «ليسوا موقوفين بحسب القوانين العراقية».

وعن المعتقلين في سجون القوة المتعددة الجنسيات قال «نعتقد ان هؤلاء المعتقلين البالغين خمسة عشر الفا (لاسباب امنية قاهرة) عددهم كبير جدا، ونعمل حاليا بالتنسيق مع قوات التحالف لخفض هذا الرقم في شكل ملموس».

وكشف ان الامم المتحدة لم تتمكن بعد من الوصول الى هؤلاء المعتقلين القابعين في سجون مجهولة الهوية، مطالبا بان يتم الافراج عنهم او ان يتم تسليمهم الى السلطات العراقية لتوجه اليهم اتهاما.

وقال «نامل ان تتحرك هذه العملية بسرعة».

وتابع ان «الامم المتحدة قلقة جدا للانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في العراق حيث «تقع يوميا حالات تعذيب وتصفيات بلا محاكمة». ولفت الى تزايد نشاط ما يسمى «فرق الموت» منذ تفجير مسجد سامراء نهاية شباط/فبراير.

وقال ماغازيني «لاحظنا ازديادا في الحوادث المنسوبة الى هذه الميليشيات او فرق الموت التي تدعي احيانا انها من قوات الشرطة او تابعة للادارة العراقية».

وكان وزير الداخلية العراقي باقر جبر صولاغ رفض الاسبوع الماضي اتهامات مجموعات سنية لقوات تابعة لوزارته بتنفيذ عمليات اغتيال وخطف، محملا المسؤولية لقوات اخرى غير خاضعة لسيطرة وزارته او وزارة الدفاع.

وقال صولاغ لوكالة فرانس برس «المشكلة ان هناك قوات اخرى غير خاضعة لسيطرة وزارتي او وزارة الدفاع، قد تكون متورطة في اعمال خطف او قتل».

وغالبا ما يحمل السنة مسؤولية موجات اعمال العنف الطائفي التي ادت الى سقوط مئات الضحايا في العراق الى فرق موت ترتدي زي قوى الامن.

الجعفري يؤكد انه على استعداد لقبول اي موقع آخر في الحكومة الجديدة

■ بغداد ـ اف ب: اكد رئيس الوزراء العراقي المنتهية ولايته ابراهيم الجعفري انه على استعداد لقبول أي موقع اخر في الحكومة العراقية الجديدة في حال قرر الائتلاف العراقي الموحد الشيعي تكليف شخص اخر لمنصب رئاسة الوزراء.

وقال الجعفري في كلمة بثها التلفزيون العراقي الحكومي مباشرة قبيل منتصف ليلة الخميس ـ الجمعة «اذا اختار الاخوة في الائتلاف من يرونه مناسبا غيري فهذا لا يعني بالنسبة لي انني اتعامل من وحي القطيعة او الانقطاع وانما من وحي الاستمرار وانما من موقع اخر لان هذا الشعب لا يمكن ان اتخلى عنه قيد انملة».

واضاف «لا يمكن ان ارضى لنفسي ان اكون عقبة او ابدو باني عقبة» امام تشكيل الحكومة مؤكدا ان «الجميع يعلم انني لم اكن متهالكا ولم اكن طالبا ولم اكن مصرا عليها وانما تركت الخيار لهم وحدهم ماذا يريدون».

واوضح الجعفري انه بدأ يشعر ان «الائتلاف مع مرور الزمن بدأ يواجه بعض التحديات واثيرت في وجهه بعض التساؤلات لذلك لا يمكن ان اقبل لنفسي ان يقترن اسمي بإعاقة حركة هدف كبير يمثل عصارة معاناة شعب (...) لذلك مثلما ضحيت في بداية تشكيله وضحيت في الاستمرار معه ايضا يجب ان اضحي بكل شيء من اجل نجاحه ووحدة كلمته».

واضاف «ومن وحي ما قدرته في الظرف الاخير شعرت بأني لا بد ان اعيد الامانة مرة اخرى لاخواني واعزائي ولبناتي واولادي في الائتلاف ان يقدروا وان يروا رأيهم مرة اخرى، مثلما ائتمنوني اول مرة منذ ان اختاروني فلهم الحق ان يعيدوا النظر وقد تنازلت عن حقي في اني مرة اخرى اعود لهم ليقرروا ما الذي يريدون».

واعتبر الجعفري في اشارة الى منتقديه انه «حتى الذين رضوا لانفسهم انهم يرمون بعض الحجارة ربما اكون عجزت على ان امنعهم من الحجارة ولكن عجزوا عن وضعي في وضع العداء».

واضاف «حتى في الذين من قال منهم في خطاب مزدوج خطاب الغرفة الذي يختلف من خطاب الشاشة، كنت استمع اليهم من خلال تصريحاتهم بالشاشة وعندما التقيهم وافكر في ماهية الفرق والبون الشاسع فيما يجاملون وفيما يقولون احترم قناعاتهم واراءهم».

واضاف «انا اعرف جيدا متى بدأت المسؤولية في حياتي واستطيع ان اؤرخ متى تحملت المسؤولية ولكنني لا يمكن ان اؤرخ متى سأنتهي من المسؤولية لان المسؤولية في نهايتها في حياتي هي عندما تنتهي حياتي».

واكد الجعفري ان «الموقع طارىء في حياتي اما المسؤولية فهي متلازمة في حياتي، لا يهمني كم احكم من السنين بل ولم اكن افكر بانني احكم، انا لا يهمني كم احكم من السنين ولكن يهمني كثيرا كيف احكم». واقر الجعفري انه واجه العديد من المصاعب خلال فترة حكمه، وقال «انا ادرك جيدا اني واجهت الكثير من المصاعب وانا اتصدى للمسؤولية» لكنه تعهد بأن يواصل «هذه المسيرة مهما طال الطريق ومهما كثرت الصعوبات».

وكان حسين الشهرستاني عضو لائحة «الائتلاف العراقي الموحد» الشيعية عن كتلة «المستقلون» اكد الخميس ان موضوع مرشح الائتلاف لمنصب رئاسة الوزراء سيحسم السبت قبل عقد جلسة مجلس النواب العراقي الجديد.

وقال الشهرستاني في مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس جلال طالباني وعدنان الباجه جي ان «الهيئة السياسية في الائتلاف ستتخذ قرارا حول مرشح الائتلاف ليعرض على الهيئة العامة للتصويت عليه كما حصل في المرة السابقة وهذا سيحدث قبل السبت».

مقتل سبعة عراقيين واصابة 13 اخرين بهجمات متفرقة والعثور على جثتين اخريين

■ بغداد ـ اف ب: اعلنت مصادر امنية عراقية الجمعة مقتل سبعة عراقيين بينهم خمسة من مغاوير وزارة الداخلية العراقية، واصابة 13 اخرين في هجمات متفرقة في العراق.

وقال مصدر في شرطة تكريت (180 كلم شمال بغداد) ان «خمسة من عناصر مغاوير الداخلية قتلوا (الجمعة) بعد ان فتح مسلحون مجهولون النار على سيارة الاجرة التي كانوا يستقلونها في طريقهم للالتحاق بمقر عملهم في مدينة الموصل (370 كلم شمال)».

واوضح ان «الحادث وقع بالقرب من قرية الحجاج (25 كلم شمال تكريت)»، مشيرا الى ان «المغاوير كانوا يرتدون الملابس المدنية».

وفي بغداد، قال مصدر في وزارة الدفاع رفض الكشف عن اسمه ان «مسلحين مجهولين قتلوا صباح اليوم (الجمعة) نبيل عاشور وهو صاحب فرن للخبز في منطقة الدورة (جنوب بغداد) اثناء توجهه الى محل عمله».

من جانب اخر، قال مصدر في وزارة الداخلية ان «ثلاثة من عناصر الشرطة اصيبوا بجروح بانفجار عبوة ناسفة لدى مرور دوريتهم في حي القادسية (غرب بغداد) صباح الجمعة».

واضاف ان «ثمانية اخرين من عناصر الشرطة اصيبوا بجروح بينهم ضابط في انفجار عبوة ثانية اثناء توجههم الى موقع الانفجار الاول لاجراء التحقيق».

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق)، قال مصدر امني عراقي ان «جماعة مسلحة اطلقت النار على احد عناصر الشرطة في قضاء الخالص (20 كلم شمال بعقوبة) ما ادى الى مقتله واصابة مدني كان برفقته بجروح».

واضاف ان «الشرطي كان في طريق عودته الى منزله».

من جهة اخرى، اعلن مسؤول في الجيش العراقي الجمعة اعتقال 20 مشتبها بهم ومصادرة كميات من الاسلحة في عملية مداهمة شنها الجيش العراقي في حي التحرير جنوب بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد).

من جانب اخر، اكد مصدر في الشرطة العراقية العثور على جثتين مجهولتي الهوية في منطقتي الطوبجي والدورة بدت عليهم اثار التعذيب ومقيدتي الايدي والارجل.

محكمة عراقية تحكم بالاعدام رجلا بتهمة تفجير مقر الامم المتحدة

جنيف ـ من ستيفاني نيبيهاي:

قال مسؤول كبير بالامم المتحدة الجمعة ان محكمة عراقية اصدرت حكما باعدام رجل يزعم ان له صلات بتنظيم القاعدة اقر بضلوعه في تفجير مقر المنظمة الدولية في بغداد عام 2003. واسفر ذلك الهجوم عن مقتل 22 شخصا بينهم مفوض الامم المتحدة لحقوق الانسان سيرجيو فييرا دي ميلو البرازيلي الذي كان يرأس مكتب المنظمة الدولية في العراق وقتها.

وقال جياني ماجاتسيني مدير مكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان في بغداد خلال مؤتمر صحفي في جنيف «ادانوا الرجل المسؤول عن التفجير الذي وقع في 19 آب (اغسطس) 2003 وقتل فيه سيرجيو فييرا دي ميلو وغيره من الزملاء من الامم المتحدة وقضوا باعدامه».

واضاف «وهذا الشخص الذي يزعم أنه عضو في شبكة تنظيم القاعدة في الموصل وهو عراقي يستأنف الان حكم الاعدام».

ولم يتسن على الفور الحصول على اسم الرجل. وذكر ماجاتسيني أن رئيس المحكمة الجنائية المركزية اخبره بالحكم. وقال لرويترز «يبدو أن الرجل اعترف. يتقدم الان باستئناف للحكم يستغرق 30 يوما وسينتهي قريبا. يبدو انه قال انه تلقى اموالا مقابل تدبير عملية التفجير».

وكان الجيش الامريكي قد قال في كانون الاول/ ديسمبر الماضي ان العراق اصدر امر اعتقال بحق الملا الخبير مشيرا الى أنه المشتبه به الرئيسي في تفجير مقر الامم المتحدة. ولم يتضح ان كان الخبير قد اعتقل قط وان كان هو نفس الرجل الذي حوكم وادين. وفي ذلك الوقت جاء في امر الاعتقال ان الخبير هو القائد الكبير لجماعة جيش انصار السنة في بغداد. واضاف أن الخبير له صلات قديمة بأبي مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين. ودعا الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان خلال مراسم تأبين اقيمت في جنيف الى محاكمة جميع المسؤولين عن هذه الجريمة التي ارتكبت «بدم بارد» وقتل فيها 22 شخصا بينهم 15 من الامم المتحدة.

وادى التفجير الى انسحاب موظفي الامم المتحدة من العراق بشكل مؤقت بعد اشهر من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للاطاحة بنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين. (رويترز)

تقرير: الكونغرس يقلص اعتمادات القوات الأمريكية في العراق

واشنطن ـ من باميلا هيس:

اقتطعت لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي 200 مليون دولار من المبلغ الذي طلبته المؤسسة العسكرية لتمويل الإعمار في العراق، ما يعكس عدم الانسجام بين المؤسسة التشريعية ووزارة الدفاع حيال بقاء القوات الأمريكية في العراق لفترة طويلة الأمد. فقد بدأ الكونغرس يفقد صبره في التعامل مع طلبات الاعتمادات «الطارئة» التي تتقدم بها وزارة الدفاع سنويا لتمويل مشاريع ليست طارئة في طبيعتها. ووصل إجمالي هذه الطلبات إلى 300 مليار دولار، كان آخرها طلب 106 مليارات دولار.

وعلى الرغم من أن بعض طلبات الاعتمادات الاستلحاقية قدم لتمويل مشاريع طارئة، يرى الكونغرس أنه كان على وزارة الدفاع أن تتوقع مثل هذه التطورات وتضمنها في مشروع موازنتها السنوية التي يتوقع أن تصل في العام 2007 إلى قرابة 430 مليار دولار. أما التمويل الطارئ فيتم اعتماده في ظروف طارئة جدا.

والأمر الذي يزعج الكونغرس أكثر هو عدم وجود خطة لدى وزارة الدفاع حيال المدى الزمني لبقاء القوات الأمريكية في العراق، لأنها تعتبر أن الانسحاب يعتمد على مدى تحسن الوضع الأمني في الدولة العربية المضطربة، وهو ما لا يمكن توقعه مسبقا.

وقد يجبر البنتاغون على دفع ثمن تردده في تحديد مهمته في عراق ما بعد الحرب، لكن الثمن الحقيقي ستدفعه القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق.

وذكرت لجنة الاعتمادات في تقريرها عن المستلحقات الطارئة للسنة المالية 2006: «إن السياسة الحالية للولايات المتحدة هي عدم إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق. والولايات المتحدة لم تقترح تغيير هذه الخطة».

لذلك، لفتت اللجنة، إلى «إننا نوصي بالموافقة على تمويل المشاريع القائمة التي تدعم مباشرة العمليات الجارية في العراق، بدلا من الطلبات التي تقترح تواجدا طويل الأمد».

وطلب البنتاغون اعتماد 414,4 مليون دولار لتمويل شق طرق وتحسين توزيع الكهرباء وحماية القوات في القواعد الأمريكية في العراق. لكن اللجنة وافقت على اعتماد 213 مليون دولار فقط.

وطلبت وزارة الدفاع أيضا اعتماد مبلغ 167 مليون دولار لشق طرق مختصرة تتجاوز المدن ما يتيح للقوات الأمريكية عدم استخدام الطرق العامة المعرضة للعبوات الناسفة. ووافقت اللجنة فقط على 38,7 مليون دولار من أصل المبلغ.

وذكرت اللجنة في تقريرها أنه «بعد مناقشة مسؤولي القيادة الوسطى تبقى اللجنة غير مقتنعة بأن شق هذه الطرق التي ستفتقر إلى الحماية من شأنه أن يحقق الهدف المشترك وهو وقف خطر العبوات الناسفة».

وأخضعت اللجنة للاقتطاع أيضا مشروع اعتماد بقيمة 69 مليون دولار لنقل مركز دعم القوافل في الناصرية، ووافقت فقط على مبلغ 35 مليون دولار للمشروع.

أما طلب اعتماد 13,6 مليون دولار لإقامة قاعة طعام، فقلص إلى 1.5 مليون دولار.

ورفضت اللجنة بالكامل اعتماد مبلغ 22 مليون دولار لإقامة معمل للنفايات ومنشأة لمعالجة المياه في أفغانستان.

ويقول مسؤولون عسكريون إن تطوير القواعد مهم لأن الولايات المتحدة ستبقي جنودا في العراق لفترة طويلة، وإن بأعداد أقل من مستوى 135,000 جندي المعتمد حاليا. (رويترز)

المعتقلون المسلمون في بريطانيا يشكون من الحصار وسوء المعاملة

■ لندن ـ «القدس العربي»:

صرح ياسر السري رئيس المرصد الاسلامي في لندن ان المعتقلين المسلمين في سجن لونغ راتن البريطاني وبينهم ابو قتادة (عمر ابو عمر) وعادل عبد الباري قد تعرضوا لحصار لمدة ثلاثة ايام حيث منعتهم سلطات السجن من مغادرة زنازينهم وتعرضوا لتفتيش ذاتي عقابا لهم على الاتصال بالصحافة، والحديث للصحافية ايفون ريدلي عن اوضاعهم المأساوية.

وقال السيد السري ان الحصار استمر من يوم الثلاثاء حتى يوم الجمعة، ومنع المساجين من اداء صلاة الجمعة.

منظمة سياسية تدعو الى فيدرالية للتركمان

■ بغداد ـ «القدس العربي»: دعا رئيس منظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق مظفر ارسلان تركمان العراق الى التوحد لتحقيق هدف فيدرالية تركمن الى السياسي. وقال في بيان اصدرته منظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق تلقت «القدس العربي» نسخة منه «ان على التركمان القاطنين في الشريط الممتد من تلعفر الى مندلي ان يدرجوا هذا الطلب ضمن اجندة الرأي العام العراقي والعالمي عبر تظاهرات ديمقراطية في مناطق سكناهم والعاصمة بغداد». واضاف «ان المشكلة الكبيرة التي يواجهها الشعب التركماني في نضاله السياسي العلني الذي بدأ في الساحة الدولية عام 1991 مع الحزب الوطني التركماني العراقي هي مشكلة الهدف السياسي الخاطئ».

واشار البيان الى «ان الشعب التركماني لم يتمكن منذ تلك الايام والى الان من تثبيت هدف سياسي يتعدى عبارات وحدة الاراضي العراقية والديمقراطية في العراق التي لم تكن الا تضحية كبيرة وتنازلاً من الحقوق الاساس لهذا الشعب الذي يقطن العراق منذ عصور خلت». وأوضح «ان عدم وضع التركمان هدفا نصب اعينهم، بات عائقاً امام المثقفين التركمان وامام توحد الشعب حول هدف سياسي وكذلك امام تقديم نضالهم الفاعل من اجل حقوق التركمان».

وافاد البيان «في هذه المرحلة التي تم بلوغها يتحتم على التركمان تحويل الأزمة المعاشة الى فرصة لصالحهم قبل ان تتحدد معالم النظام السياسي في العراق وعليهم الالتفاف حول هدف سياسي مشترك وتسطير الحقوق السياسية للتركمان في دستور العراق الجديد وواقعه السياسي». وبين «أن التركمان كاحد العناصر المؤسسة للعراق يجب عليهم ان يطالبوا بحكم ذاتي فيدرالي في المحافظات التركمانية مع استحداث محافظات جديدة من امثال طوزخورماتو وتلعفر، وان يكون المسمى «فيدرالية تركمن الى التي ستكون جزءاًمن الدولة العراقية الفيدرالية». ودعا البيان الشعب التركماني الى الالتفاف حول هذه القضية المصيرية وقال «نحن منظمة الحكم الذاتي لتركمان العراق سندافع عن هذه القضية الى النهاية مهما كلف الامر وندعوكم الى الالتفاف حول هذه القضية المصيرية».

جبهة «التوافق» ستوافق على بديل الجعفري

■ بغداد ـ «القدس العربي»: اعلن حسين الفلوجي عضو البرلمان العراقي عن جبهة التوافق العراقية ان هناك موافقة مبدئية ابدتها الجبهة على المرشح البديل للدكتور الجعفري. مضيفا «نأمل من الائتلاف ان يرشح شخصا لا يحمل المواصفات التي تم الاعتراض عليها في شخص الدكتور ابراهيم الجعفري». واضاف «من الناحية المبدئية سيتم قبول مرشح الائتلاف كمرحلة اولية بديلا للجعفري تحت تأثير ضغط الوقت والحاجة الملحة لتشكيل الحكومة والبدء بالعملية السياسية». واوضح الفلوجي «ان العقبة الكبرى التي واجهت تشكيل حكومة الوحدة الوطنية هي استبدال الائتلاف لمرشحه وبالتالي فعندما يتم ذلك فليس من الحكمة القول ان هناك مشكلات اخرى ستواجه عملية تشكيل الحكومة».وافاد «ان هناك انفراجا في الوضع وجميع المشكلات الاخرى ستتم معالجتها بسهولة ومن دون تشنج». واشار الى «ان اعتراضنا كان على اداء الدكتور الجعفري في المرحلة السابقة والكيفية التي تم بها تسيير امور الدولة وبنائها لاننا اعتبرنا المرحلة السابقة انموذجا لنا وبالتالي فعندما نفكر فيما ستؤول اليه الامور في السنوات الاربع المقبلة لو بقي الدكتور الجعفري رئيسا للوزراء فسيجد الاخرون انه كان من حقنا الاعتراض بالقوة التي ظهر فيها اعتراضنا».